أوكرانيا تستهدف السكك الحديدية بمنطقة روسية.. وتوقف حركة القطارات

وزير الدفاع الروسي: من المدهش ألا يفهم الغرب إشارات بوتين الأخيرة

فلاديمير بوتين وسيرغي شويغو في موسكو

تضرر أحد القطارات

«وكالات»: أفاد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، الأحد، أن الغرب سيثير الدهشة إن لم يفهم معاني إشارات الرئيس فلاديمير بوتين الأخيرة، مؤكدا أنها ليست مجرد تلميحات وواضحة للجميع.

وبحسب ما نقلت وسائل الإعلام الروسية، أوضح شويغو في حديث متلفز: «سيكون من المدهش إذا لم يفهم الغرب إشارات الرئيس بوتين الأخيرة، لأنها ليست مجرد تلميحات، بل رسائل طال انتظارها كثيرا، وأعتقد أنه يجب عليهم الإصغاء إلى الرئيس بوتين وإدراك ما قاله».

ومنذ أيام، وفيما وُصف بأنه رسالة مبطنة للغرب للتذكير بقدرات موسكو النووية، قام الرئيس الروسي برحلة على متن قاذفة القنابل الاستراتيجية فوق الصوتية المحدثة «تو160- إم». وقضى بوتين 30 دقيقة في الجو على متن هذه المقاتلة المتطورة. ويمكن لمثل هذه الطائرات الفرط صوتية أن تحمل أسلحة نووية وهي جزء مما يسمى بـ«الثالوث النووي لروسيا الاتحادية».

وأكد الرئيس فلاديمير بوتين مؤخرا في رسالة وجهها إلى الجمعية الفيدرالية الروسية، تمسّك روسيا بمصالحها واستمرارها في عمليتها العسكرية في أوكرانيا حتى تحقيق كامل أهدافها، محذرا الغرب و«الناتو» من أي تدخل عسكري.

وقال الرئيس الروسي، في وقت سابق، إن «الغرب بدأ يدرك استحالة هزيمة روسيا الاستراتيجية، داعيًا الغرب لأن يفكر فيما يجب فعله بعد ذلك، مؤكدًا أن موسكو مستعدة للحوار».

وأكد في مقابلة مع الصحافي الأميركي تاكر كارلسون رغبة روسيا في التوصل إلى تسوية مع كييف عبر المفاوضات، معربًا عن ثقته في أن البلدين سيتمكنان من ذلك عاجلا أم آجلا.

وأوضح أن «الانقلاب الذي شهدته أوكرانيا في عام 2014 تم تنفيذه بدعم من المعارضة المسلحة وبتوجيهات من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)». وأضاف بوتين أن هذا الانقلاب هو ما أثار الصراع بين روسيا وأوكرانيا، موضحًا أن بداية الحرب كانت من جانب أوكرانيا، وأن هدف روسيا منذ بداية النزاع هو وقف الصراع».

وأكد أن «الأوكرانيين لا يزالون يشعرون بأنهم روس، لافتا إلى أن ما يحدث هو جزء من حرب أهلية».

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، عقب المقابلة، إن الغرب سوف يدرسون ويحللون مقابلة كارلسون مع الرئيس بوتين بعناية شديدة.

من جهة أخرى توقفت حركة القطارات، أمس الاثنين، في منطقة سامارا الروسية، بعد وقوع «انفجار» على جسر للسكك الحديدية، وفق ما نقلت وكالات أنباء روسية عن أجهزة الإنقاذ.

وأعلن عضو مجلس الدوما الروسي، ألكسندر خينشتين، الذي يمثل مقاطعة سامارا الروسية في المجلس، عن اكتشاف وتفكيك عبوة ناسفة أخرى في موقع تفجير جسر السكك الحديدية بالمقاطعة، مشيرا إلى أن الاستخبارات الأوكرانية أعلنت مسؤوليتها عن العمل التخريبي.

وفي وقت سابق من أمس، أفادت هيئات الطوارئ لوكالة «تاس» بأن عبوة ناسفة انفجرت بدعامة في جسر للسكك الحديدية عبر نهر تشاباييفكا بمقاطعة سامارا.

ووفقاً له، لم تقع أضرار جسيمة في البنية التحتية، ولم يصب أحد جراء تفجير الجسر.

وفي السياق، أشار يوري تشيرنشوك، مدير محطة زابوريجيا الذي عينته روسيا، إلى أن القوات المسلحة الأوكرانية كثفت مؤخراً هجماتها على مدينة إنيرغودار، حيث تقع محطة الطاقة النووية، مؤكداً ن هذا القصف يهدف لإثارة الخوف لدى السكان قبل الانتخابات الرئاسية الروسية.

وأوضح تشيرنشوك للصحافيين أن الهجمات التي ينفذها الجيش الأوكراني آخذة في الازدياد، مضيفاً: «تزايد الهجمات بطائرات مسيرة وقذائف مدفعية على المدينة هو حقيقة واقعة، برأيي أن أحد الأسباب لذلك هو الانتخابات الرئاسية الروسية وهذا عنصر للترهيب».

ووفقاً لتشيرنشوك، لا يزال التهديد الذي تتعرض له المحطة جراء هجمات القوات الأوكرانية قائماً، وأضاف: «خط التماس القتالي، العدو يتواجد على مسافة 5 كيلومترات من المحطة، لذا من الطبيعي أن التهديد الذي يواجه المحطة لا يزال قائماً».

وفي 1 مارس أفاد خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسماعهم أصوات انفجار وإطلاق نار في منطقة محطة زابوريجيا للطاقة النووية يوم 28 فبراير، لكن المحطة نفسها لم تتعرض للهجوم.

من الجدير بالذكر أن القوات الأوكرانية قصفت مدينة إنرغودار بالمدفعية، في 1 مارس، ووقع انفجار بجوار مبنى إدارة المدينة. وبحسب مولين لروسيا، قصفت القوات الأوكرانية المدينة بقذائف صاروخية غير موجهة في 2 مارس.

هذا وقررت لجنة الانتخابات المركزية الروسية، في وقت سابق، أن التصويت سيكون خلال ثلاثة أيام: 15 و16 و17 مارس 2024، وبالتالي، ستكون هذه أول انتخابات رئاسية في روسيا مدتها ثلاثة أيام.

من ناحية أخرى استدعت وزارة الخارجية الروسية السفير الألماني أمس الاثنين، بعد أن نشرت وسائل إعلام روسية تسجيلا صوتيا لاجتماع مسؤولين عسكريين ألمان كبار، بحسب ما نقلت وكالة تاس الروسية للأنباء عن مصدر لم تسمه.

وقال الكرملين الاثنين إن محتوى محادثة مسربة بين ضباط ألمان ناقشوا احتمال توجيه ضربات في شبه جزيرة القرم، يثبت أن الدول الغربية تشارك في الحرب في أوكرانيا.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إن المحادثات «تسلط الضوء مرة أخرى على ضلوع الغرب المباشر على نحو جماعي في النزاع في أوكرانيا».

وفي التسجيل المزعوم، سُمع عسكريون ألمان وهم يناقشون إرسال أسلحة لأوكرانيا وضربة محتملة من جانب كييف على جسر في شبه جزيرة القرم، ما دفع المسؤولين الروس إلى المطالبة بتفسير.

وكانت وزارة الدفاع الألمانية، أعلنت سابقا، أنها تحقق فيما إذا تم التنصت على مؤتمر سري بالفيديو عبر الإنترنت لضباط ألمان حول حرب أوكرانيا بعدما نُشر تسجيل على وسائل التواصل الاجتماعي الروسية.

ونشرت رئيسة قناة RT الحكومية الروسية، مارغريتا سيمونيان، تسجيلًا صوتيًا مدته 38 دقيقة «لضابط ألماني يناقش مع آخرين عملية ضرب شبه جزيرة القرم».

وقالت متحدثة باسم وزارة الدفاع الألمانية لوكالة فرانس برس إن «مكتب مكافحة التجسس العسكري اتخذ جميع الإجراءات اللازمة.. نحن نحقق فيما إذا تم اعتراض الاتصالات في قطاع القوات الجوية.. لا يمكننا التعليق على محتوى الاتصال الذي تم التصنت عليه».

وكانت تقارير سابقة قد أشارت إلى نشر قنوات روسية تسجيلاً لما قالت إنه محادثة تم التصنت عليها لضباط بالجيش الألماني.

والتسجيل الذي يُسمع فيه أصوات أربعة ضباط من الجيش الألماني، يتضمن مناقشات حول قدرات صاروخ تاوروس والتحديات التي ستواجهها ألمانيا إذا تم إرساله إلى أوكرانيا وتأثير استخدام الصاروخ على العمليات.

وشملت الموضوعات الأخرى، التي يفترض أنه تمت مناقشتها حسب التسجيل، توجيه الصواريخ إلى أهداف مثل جسر رئيسي يربط شبه جزيرة القرم.

يشار إلى أن التسجيل يتم تداوله على الإنترنت. وقال خبراء استشارتهم مجلة «دير شبيغل» الألمانية إنهم يعتقدون أن التسجيل أصلي.

من جانبها، طلبت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية «توضيحات من ألمانيا». وقالت ماريا زاخاروفا إن «أي محاولات لتجنب الإجابة على هذه الأسئلة ستُعتبر اعترافا» بما جاء في الحوار.

وأثارت هذه الواقعة المفترضة ردود أفعال ومخاوف من قبل ساسة ألمان.

وتلح كييف على ألمانيا منذ فترة طويلة لتزويدها بصواريخ تاوروس، التي يمكنها الوصول إلى أهداف تبعد نحو 500 كيلومتر (حوالي 300 ميل). ورفض المستشار الألماني أولاف شولتس حتى الآن إرسال هذه الصواريخ، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تصعيد الصراع.

تتمات

الأمير يختتم

الأحمد، والوفد الرسمي المرافق لسموه، اليوم الثلاثاء، إلى دولة الامارات، وذلك في زيارة دولة.

في سياق متصل، أكد سفير دولة الإمارات لدى دولة الكويت الدكتور مطر النيادي، أن بلاده «تترقب زيارة الدولة التي يقوم بها سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد اليوم، إلى بلده الثاني في ختام جولة خليجية مباركة».

وقال النيادي لـ«كونا»، إن هذه الزيارة تأتي بعد مرور أيام من الاحتفال بالعيد الوطني الـ63 لدولة الكويت، والذكرى الـ 33 ليوم التحرير، مستذكرا في هذا الشأن مشاركة رئيس دولة الإمارات سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في صفوف القوات الإماراتية حينها في عملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت عام 1991.

وأوضح أن هذه الزيارة التي «تعد الأولى لصاحب السمو، بعد توليه مسند الإمارة في دولة الكويت الشقيقة، تمثل محطة مهمة في العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين».

وعن هذه العلاقات أفاد بأنها نموذج استثنائي للتعاون في مختلف المجالات، ومن أهمها الصناعة والصحة والاستثمار والنقل والذكاء الصناعي والثقافة والتربية والتعليم والتميز والابتكار، مشيرا إلى أن الإمارات من أهم شركاء الكويت تجاريا على الصعيد العالمي في استقبال صادرات الكويت غير النفطية وهي من أهم الدول المستثمرة في الشقيقة الكويت.

وذكر أن التبادل التجاري بين البلدين عام 2023 حقق نموا بلغ 8ر44 مليار درهم، ما يعادل 733ر3 مليار دينار كويتي «حوالي 13ر12 مليار دولار أمريكي»، مما ساهم في زيادة فرص حجم التبادل التجاري.

وفي قطاع التعليم العالي قال إن الإمارات توفر خيارات متنوعة للتعليم النوعي، إذ بلغ عدد الطلبة الكويتيين المسجلين في الإمارات 140 طالبا في العام 2023، كما يقدم القطاع الصحي في الإمارت خدمات علاجية متميزة.

ووصف النيادي العلاقات بين الإمارات والكويت بأنها «قصة نجاح»، مؤكدا التطلع إلى تحقيق المزيد من التعاون بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين الشقيقين.

من ناحيته، أكد سفير الكويت لدى الإمارات جمال الغنيم، أن زيارة دولة التي يقوم بها سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، إلى الإمارات اليوم الثلاثاء، تشكل منعطفا تاريخيا وصفحة إضافية مضيئة في مسيرة التعاون والتكامل الكويتي – الإماراتي والعلاقات الأخوية ومنطلقا مهما لمزيد من التكامل الخليجي وتقوية مسيرته وأركانه.

وقال السفير الغنيم لـ«كونا»، إن الزيارة الأولى لسمو أمير البلاد، منذ توليه مقاليد الحكم إلى الإمارات الشقيقة، تكلل جولة سموه المباركة ولقاءاته مع إخوانه قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وتكمل حلقات العقد الخليجي الأخوي، وهي تعبر بجلاء عن وحدة المصير تحت شعار «خليجنا واحد».

وأشار إلى ما تلمسه من مستوى الترحيب الرسمي والشعبي الإماراتي بهذه الزيارة، مما يعكس المكانة الكبيرة لدولة الكويت قيادة وشعبا في قلب دولة الإمارات وشعبها الشقيق.

وذكر أن قيادتي البلدين الشقيقين تدركان أهمية الحفاظ على تلك المسيرة وصون أصالتها ،والمضي قدما بتطلعاتهما وحفظ المكتسبات التاريخية فيها، مع الدفع في الوقت نفسه بمسار التعاون الاقتصادي والاستثماري إلى آفاق أوسع نظرا لما يتمتع به البلدان من إمكانات وقدرات اقتصادية، خصوصا مع وجود رغبة مشتركة في تعزيز الشراكة الاستراتيجية وسبل تطويرها في المجالات كافة.

وأشار إلى أن زيارة سمو أمير البلاد إلى الإمارات، هي أيضا تعبير عن صور المحبة المتواصلة عبر الزمن، ومن شأنها بلا شك تعميق العلاقات والشراكات بين البلدين الشقيقين، وتعزيز روابط الأخوة والتعاون وتمتين الشراكات وتكريسها في المجالات كافة

42 مرشحاً

والحفاظ على الدستور والوحدة الوطنية، والدفاع عن حقوق المواطنين حقوقهم ومصالحهم، وتبني جميع القضايا والملفات التي تمثل أولوية للشعب الكويتي، وفي صدارتها: الصحة والتعليم والإسكان، وزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية، وتحسين مستوى المعيشة.

وأشاد المرشحون بقدرة المواطنين على المشاركة في الانتخابات، وحسن اختيارهم في ظل كثرة الانتخابات البرلمانية خلال السنوات الماضية، مشددين على أن الديمقراطية هي خيار الكويتيين، حكاما ومحكومين، الذي لا يرضون عنه بديلا.

وقال رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون، عقب تسجيل أوراق ترشحه، إنه تم تسجيل سابقة تاريخية لم تحدث من قبل، وهو التعاون الذي حصل مع الحكومات المتعاقبة، خاصة حكومة سمو الشيخ أحمد النواف.

أضاف أنه تم وضع خارطة تشريعية تتعلق باحتياجات الناس، ولم تكن تتعلق بجانب معين لكن تعلقت بمختلف الجوانب، من حيث تحسين معيشة المواطنين والجوانب التنموية وغيرها.

من جهته قال النائب السابق سعدون حماد: توقعنا حل مجلس الأمة، بعد خطاب سمو الأمير بشأن التجاوزات والتعيينات، مضيفا: «جميع ما هو في صالح المواطن.. نجد النواب يصوّتون عكسه»! وطالب بأن تكون زيادة بدل غلاء المعيشة والقرض الحسن، أول طلب يصوّت عليه المجلس القادم.

وأكد مرشحون آخرون إصرارهم على استكمال طريق الإصلاح، والحفاظ على الدستور والوحدة الوطنية، لافتين إلى إيمانهم بقدرة المواطنين على الاصلاح، ومنحهم كل حقوقهم والدفاع عن مصالحهم.

ودعا بعضهم إلى حصول كل رب أسرة على سكن ملائم خلال 5 سنوات، وتوفير وظائف للشباب.

وقد بلغ إجمالي عدد المرشحين الذكور 40 مرشحا، فيما بلغ اجمالي عدد المرشحات الإناث مرشحتين فقط.

وجاءت أسماء مرشحي ومرشحات اليوم الأول لفتح باب الترشح لانتخابات «أمة 2024»، وتوزيع أعدادهم على الدوائر الانتخابية وفق الآتي: – الدائرة الأولى 11 مرشحا وهم: «أحمد حاجي لاري – حسن جعفر القطان – حمد محمد المدلج – حمزه عباس العريان – عبدالله جاسم المضف – عبدالله مرزوق الرومي – عيسى أحمد الكندري – عيسى حجي موسى – محمد مبارك العازمي – وليد احمد القبندي – وليد محمد الناصر».

– الدائرة الثانية 10 مرشحين وهم: «حمد محمد المطر – سعود اكعيد الخصيلي – شعيب علي قاسم – طلال عجيل الشمري – عبدالوهاب عارف العيسى – علي سالم الدقباسي – عمر عبدالمحسن الطبطبائي – فهد برجس العيد – مثنى علي البذالي – نواف بهيش العازمي».

– الدائرة الثالثة 9 مرشحين «7 ذكور – 2 إناث» وهم: (ابراهيم محمد دشتي – أحمد السعدون – سعدون حماد العتيبي – عبدالكريم عبدالله الكندري – فارس سعد العتيبي – فاطمة هاشم علي – محمد سالم المري – مريم محسن المطيري – مهند طلال الساير».

– الدائرة الرابعة 7 مرشحين وهم: «ابراهيم عادل كمال – حسن محسن العازمي – فهيد فهاد الرشيدي – محمد سعد الحربي – مرزوق خليفة الخليفة – مساعد وليد الزعابي – نواف ضحوي المطيري».

– الدائرة الخامسة 5 مرشحين وهم: «أحمد محمد العتيبي – بدر زايد العازمي – خالد محمد العتيبي – ماجد مساعد المطيري – محمد حسين العجمي».

وكانت إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية افتتحت صباح أمس، باب الترشح لانتخابات أعضاء مجلس الأمة 2024، ويستمر حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الأربعاء الموافق 13 مارس الحالي.

المشعان: تسخير

للديمقراطية الكويتية.

وشددت الوزيرة المشعان في تصريح لـ«كونا»، على هامش اجتماعها مع مسؤولي النظافة بشأن الاستعدادات للانتخابات، على أهمية التعاون مع وزارات التربية والداخلية والعدل بغية تهيئة المدارس المخصصة لتكون لجانا انتخابية.

وقالت إن دور البلدية سيبدأ قبل أسبوع من الانتخابات التي ستقام في الرابع من شهر أبريل المقبل، وسيستمر حتى تسليمها بعد الانتخابات في اليوم التالي.

ودعت خلال الاجتماع إلى استخدام الكناسات الآلية يوميا في كل مناطق الكويت بالإضافة إلى الطرق الرئيسية والأسواق والشواطئ والأماكن المزدحمة.

وأكدت لمسؤولي النظافة ضرورة النزول الميداني ومتابعة شركات النظافة والتزامها بالعقود المبرمة إلى جانب تنفيذ حملات مختلفة على المناطق التجارية.

الأمم المتحدة

إلى حريق هائل أوسع. سيكون لذلك تداعيات على كل دولة من دول الشرق الأوسط، وأخرى كثيرة خارجه»، وفقا لما ذكرته «وكالة الصحافة الفرنسية».

يأتي هذا في الوقت الذي أعلنت فيه وزارة الصحة الفلسطينية بقطاع غزة أمس، ارتفاع حصيلة القصف الإسرائيلي إلى 30 ألفاً و534 قتلى، و71 ألفاً و920 مصاباً، منذ السابع من أكتوبر الماضي.

وقالت الوزارة، في منشور أوردته على حسابها بموقع «فيسبوك» أمس، إن «الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 13 مجزرة ضد العائلات في قطاع غزة، راح ضحيتها 124 شهيداً و210 إصابات، خلال الـ24 ساعة الماضية».

أضافت أنه في «اليوم الـ150 للعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، ما زال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، ويمنع الاحتلال طواقم الإسعاف والدفاع المدني من الوصول إليهم». وصرّح أشرف القدرة، المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة، بأنه جرى رصد نحو مليون إصابة بالأمراض المُعدية في قطاع غزة، ولا تتوفر الإمكانيات الطبية اللازمة لها.

وأشار القدرة، في بيان، إلى مقتل 364 من الكوادر الصحية، واعتقال 269 آخرين منذ حرب إسرائيل على القطاع، ومنهم مديرو مستشفيات في خان يونس وشمال غزة. وقال إن القوات الإسرائيلية دمّرت 155 مؤسسة صحية، وأخرجت 32 مستشفى، و53 مركزاً صحياً عن الخدمة، واستهدفت 126 سيارة إسعاف؛ لإخراجها عن الخدمة. وحذّر من أن الوضع الصحي «كارثيّ جداً ولا يمكن وصفه ويزداد سوءاً وانهياراً نتيجة عدم إدخال المساعدات الطبية اللازمة». وتابع أن سكان شمال غزة «يصارعون الموت نتيجة المجاعة التي فاقت أي مستويات عالمية، نتيجة شح مياه الشرب، وعدم توفر الطعام، وراح ضحيتها عشرات الأطفال والنساء والمسنين». وطالب القدرة «الأمم المتحدة» بتفعيل القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين والمؤسسات والطواقم الصحية.

الفرص تتزايد

وفقا لوكالة الصحافة الفرنسية.

ويحاول الوسطاء المصريون والقطريون والأميركيون منذ أسابيع، التوصل إلى اتفاق على هدنة في الحرب الدائرة منذ السابع من أكتوبر بين حركة حماس وإسرائيل .

ويفترض أن تشمل الهدنة إطلاق سراح رهائن محتجزين في غزة ومعتقلين فلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

ودخلت المفاوضات بين إسرائيل وحركة «حماس» مرحلة «المناورات الأخيرة»، بحثاً عن «صيغة مقبولة» من الطرفين، وسط جهود متسارعة لتذليل «عقبات أخيرة» لتحقيق هدنة وصفقة لتبادل الأسرى، من المنتظر إعلانها قبل شهر رمضان.

ووصل ممثلون للولايات المتحدة وقطر و«حماس» إلى القاهرة، لاستئناف المباحثات بشأن «الهدنة»، حسب ما أفادت به قناة «القاهرة الإخبارية». وبينما لم يرد أي تأكيد رسمي من الجانب الإسرائيلي بشأن حضور الوفد الذي يمثله، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن تل أبيب قاطعت المحادثات بعد أن رفضت «حماس» طلبها بتقديم قائمة كاملة بأسماء الرهائن الذين لا يزالون على قيد الحياة.

وأكد مصدر مصري مطلع أن «جولات المفاوضات الأخيرة منذ التوافق على «إطار باريس» لم تكن سهلة، وتخللتها عدة عقبات، لكن جميع نقاط الاتفاق الآن على الطاولة».

وبينما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر قيادي في حركة «حماس»، قوله، أمس، إن «الاتفاق على هدنة في غزة ممكن من 24 إلى 48 ساعة، حال تجاوبت إسرائيل مع مطالبها»، نقلت شبكة تلفزيون «سي إن إن» الأميركية عن مصدر كبير في الحركة قوله إن ما يتم تداوله في وسائل الإعلام بشأن محادثات وقف إطلاق النار مجرد «تكهنات»، وإنهم «لم يقتربوا بعد من وضع اللمسات النهائية على الاتفاق».

المحكمة العليا

عاتق الولايات، فإننا نبطل ذلك القرار».

وسبق أن منعت المحكمة العليا في كولورادو ترامب من المشاركة في الانتخابات المحلية للمرشحين من الحزب الجمهوري للترشيح لرئاسة الولايات المتحدة في عام 2024.

ومن المقرر أن يشكل هذا الحكم نهاية لجهود الإطاحة بترامب، المرشح الأوفر حظا لترشيح حزبه، من المشاركة في الانتخابات في كولورادو وإلينوي وماين وولايات أخرى، بسبب محاولاته قلب خسارته في انتخابات 2020 أمام الديمقراطي جو بايدن، والتي بلغت ذروتها في الانتخابات الرئاسية في 6 يناير 2021، بالهجوم على مبنى الكابيتول.

العراق: حظر

أسلحة خفيفة ومتوسطة.

وواصلت القوات الأمنية عمليات المداهمة والتفتيش عن المطلوبين حتى بعد ظهر اليوم، فيما أكدت مصادر أمنية ارتفاع عدد الموقوفين إلى 105.

وهذه ليست المرة الأولى التي يتفجر فيها نزاع عشائري من هذا النوع، إذ شهدت محافظات عدة «لا سيما ذي قار وميسان والبصرة» مئات النزاعات المماثلة خلال العقدين الأخيرين، ما تسبب في مقتل أو إصابة عشرات الأشخاص. وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود أكثر من 7 ملايين قطعة سلاح بين خفيف ومتوسط في أيدي المواطنين العاديين.

وقالت وزارة الداخلية، في بيان، إنه «رغم التأكيدات المستمرة من وزارة الداخلية على أهمية الابتعاد عن النزاعات العشائرية التي ترتقي إلى مستوى الإرهاب وإدخال الرعب في قلوب المواطنين وإزهاق الأرواح، فإن البعض ما زال يصر على أن تكون لغة السلاح هي السائدة بدل القانون وإنفاذه، وهذا مرفوض جملة وتفصيلاً».